## افتتح معرض الجزيرة التاسع لتقنية المعلومات والاتصالات "جتكوم 2007م"

# نائب رئيس الجمهورية : مواكبة الثورة التكنولوجية أمر بالغ الأهمية والغد سيكون أفضل بالتأكيد

صنعاء/سبأ:

افتتح الأخ عبدربه منصور هادي نائب رئيس الجمهورية أمس معرض الجزيرة التاسع لتقنية المعلومات والاتصالات (جتكوم 2007م) والذي يأتي افتتاحه متزامناً مع قرار فخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بالإعفاءات الخاصة بأجهزة الحاسوب وتنفيذ مشاريع طموحه في البنية التحتية لتقنية المعلومات والاتصالات في إطار الدعم والتشجيع من القيادة السياسية لهذه القطاعات الحساسة بهدف جعلها قادرة على مواكبة الثورة المذهلة والمتسارعة في هذا الجانب.

وقد قام الأخ نائب الرئيس ومعه الأخوة القاضي حمود الهتار وزير الأوقاف والإرشاد والمهندس عبدالله محسن الاكوع نائب رئيس اللجنة العليا للانتخابات والاستفتاء ونجيب ناصر عوض العجي وكيل وزارة الأوقاف والإرشاد لقطاع الاستثمار بجولة في أنحاء وأقسام المعرض مطلعاً على طبيعة تلك المعروضات من أحدث التقنيات العالمية في مجال الالكترونيات من مختلف الماركات والشركات والمؤسسات التجارية المشاركة في المعرض بإسهام كبير من وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات.

واستمع الأخ نائب الرئيس من المهندس يحيى السياغي مدير عام الاتصالات بأمانة العاصمة إلى إيضاح حول ذلك الإسهام والمشاركة من الوزارة في المجالات المتصلة بذلك .. لافتاً إلى ما تشهده من تطور غير محدود في جانب الاتصالات والتقنيات الحديثة بمختلف صورها.

وقد احتل جهاز الكمبيوتر وخصوصاً المحمول بمختلف صناعاته وأحجامه حيزا كبيرا نتيجة الإقبال الملحوظ من قبل شريحة الشباب والطلاب والمتخصصين والمهتمين.

وقد شاركت في المعرض كما ذكر ذلك الأخ / عمر النهمي مدير التسويق بشركة ابولو للمعارض الدولية / الشركة المنظمة للمعرض / حوالي خمسين شركة عالمية تعمل في مجال الكمبيوتر والاتصالات / شبكات وأنظمة وبرامج علوم ومعارف ومعدات تقنيات ومعاهد تدريب / .

وخلال تجواله واطلاعه على منتجات شركات سوني ودلتا تكنولوجي اورنج تكنولوجي للالكترونيات وبرامج المناهج الدراسية وما تحتوي من منتجات أخرى.. عبر الأخ نائب رئيس الجمهورية عن تقديره لهذه المشاركة الفاعلة وبالإمكانيات التكنولوجية المتطورة، وأشار إلى ان مواكبة الثورة التكنولوجية في مجال المعلومات والتقنيات الالكترونية والكهربائية أمر بالغ الأهمية، لافتاً إلى الدعم السخي الذي تقدمه القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ الرئيس / علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية والذي أتاح الوصول إلى هذا التطور الملموس والحيوي في مجال التنمية بكل صورها.

وأكد ان الغد سيكون بالتأكيد أفضل بكل الإمكانيات والمناحي المختلفة في إطار النهوض المأمول، معبرا عن تقديره لكل الجهود التي بذلت في سبيل هذا النجاح الكبير.

وقد قدم رجل الأعمال وعضو مجلس النواب الأخ حميد الأحمر درع المعرض في ختام زيارة الأخ /عبدربه منصور هادي كهدية تذكارية لما يقدمه الأخ نائب الرئيس من مبادرات وتشجيع للإبداعات في مختلف الجوانب .

---

### استكمل مناقشة مشروع قانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية:

# مجلس النواب يقر مشروع قانون التجارة الخارجية

صنعاء / سبأ:

أقر مجلس النواب في جلسته المنعقدة أمس برئاسة الأخ يحيى علي الراعي نائب رئيس المجلس مشروع قانون التجارة الخارجية البديل للقانون رقم( 1) لعام 1992 والذي يتكون من 31 مادة موزعة على ستة فصول تناولت التسمية والتعاريف والأهداف والمهام ونظام الاستيراد والتصدير وإعادة التصدير وعقوبات وأحكام عامة وختامية.

ويهدف القانون إلى تحقيق الإشراف على التجارة الخارجية والنهوض بها وتطويرها بما يخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجمهورية وتنظيم الاستيراد والتصدير على أساس حرية التجارة، وكذا توفير احتياجات البلاد من مختلف السلع وزيادة وتطوير الإنتاج بما يؤدي إلى الاستقرار في الأسواق وتحقيق التوازن في الميزان التجاري وتشجيع التصدير وحل مشاكله وصعوباته والسعي لإيجاد أسواق جديدة في الخارج والعمل على زيادة وتنوع الصادرات بما يمكنها من المنافسة في الأسواق الخارجية.

كما يهدف قانون التجارة الخارجية إلى تنمية وتطوير التبادل التجاري مع الدول العربية والإسلامية وبقية دول العالم بما يعود بالفائدة على الاقتصاد الوطني وتحديد الصلاحيات للأجهزة المنفذة والفاحصة والرقابية المختلفة وتنسيقها بما يضمن دخول وخروج السلع من وإلى الجمهورية بطريقة شرعية وسهلة.

وبموجب بنود القانون ستتولى وزارة الصناعة والتجارة وبالتنسيق مع الاتحاد العام للغرف التجارية الصناعية إعداد خطط تنمية التجارة الخارجية كجزء من الخطة العامة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للجمهورية وذلك على أساس حرية التجارة وفقا للإحصائيات التي تقوم بها أجهزة الدولة المختلفة بهدف تطويرها ورفع كفاءتها لتتواكب مع المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتطورات التكنولوجية والمعلوماتية في مجال التجارة الخارجية وبما يؤدي إلى تعاظم دورها ومساهمتها في التنمية الاقتصادية .

وستتولى الوزارة في مجال العلاقات التجارية الإشراف على التبادل التجاري مع مختلف الدول واتخاذ كل ما من شأنه تعزيز وتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية مع العالم الخارجي وبما يحقق أهداف القانون، إلى جانب والإعداد والمشاركة مع الوزارات والمصالح الحكومية الأخرى والغرف التجارية الصناعية واتحادها العام في عقد الاتفاقيات والبروتوكولات التجارية بين الجمهورية والدول العربية والإسلامية ومختلف دول العالم والتجمعات والهيئات والمنظمات الاقتصادية والتجارية العربية والإقليمية والدولية بما في ذلك الاتفاقيات المتضمنة منح أفضليات في مجال التجارة الخارجية والمتابعة والتنسيق مع الجهات ذات العلاقة في الجمهورية لتنفيذ الاتفاقيات والبروتوكولات التجارية والمنظمات الاقتصادية والتجارية العربية والإقليمية والدولية وكذا التقييم الدوري والمستمر لنتائج وأثار الاتفاقيات والبروتوكولات التجارية على الاقتصاد الوطني ودراسة أوضاع الأسواق الداخلية والخارجية وتحديد متطلبات تنمية الصادرات كماً ونوعاً بما يمكنها من المنافسة في الأسواق الخارجية واتخاذ كافة الإجراءات التي تؤدي إلى ذلك وإلى تشجيع وتنمية التصدير وتسهيل معاملاته وإزالة معوقاته وتشجيع التجارة البينية.

وبموجب نصوص القانون ستناط بالوزارة وبالتنسيق مع الاتحاد العام للغرف التجارية مهمة الإشراف على إقامة المعارض التجارية والأسواق الداخلية والخارجية بهدف الترويج للمنتجات الوطنية والتعريف بها والقيام بكل ما من شأنه الحصول على امتيازات أفضليات تجارية تسهل تواجد المنتجات الوطنية في الأسواق الخارجية وتمكنها من المنافسة إضافة إلى تلقي بلاغات وشكاوي الغرف التجارية الصناعية حول الممارسات الضارة وغير العادلة والتي قد تؤدي إلى إلحاق الضرر بالاقتصاد الوطني أو الصناعات المحلية والتحقيق فيها واتخاذ المعالجات لمواجهة ذلك أن وجد.

وبشأن نظام وشروط الاستيراد بيّن إلى المنافذ للعمل به.

وفيما يتعلق بالأدوية والمستلزمات الطبية والتقاوي والمخصبات والمبيدات الزراعية فقد أشترط القانون لاستيرادها التسجيل المسبق لمرة واحدة فقط لدي وزارة الصحة العامة والسكان (الهيئة العليا للأدوية) ووزارة الزراعة والري دون حاجة إلى تكرار التسجيل .

ويشترط القانون في السلع المستوردة أن تخضع للمواصفات القياسية وكذا مقاييس ضبط الجودة المعتمدة في الجمهورية ومراعاة الأحكام الواردة في القوانين والقرارات النافذة، كما أشترط بالنسبة لاستيراد الآليات والمعدات ووسائل النقل والأجهزة الكهربائية والالكترونية وغيرها من السلع التي تتطلب صيانة وقطع غيار أن يلتزم المستورد والشركة المنتجة بتوفير قطع الغيار ومراكز الصيانة الكافية وأن يكون تاريخ إنتاج السلعة حديثا بالنسبة للسلع الغذائية والدوائية وغيرها من السلع التي لها فترة صلاحية مع خضوعها للرقابة من قبل الجهات الفاحصة للتأكد من صحة بياناتها التجارية.

ويحظر القانون استيراد السلع التي تتعارض مع أحكام الشريعة الإسلامية والأمن القومي والصحة العامة والأخلاق والبيئة ويصدر بتحديد تلك السلع قرار من رئيس مجلس الوزراء، من الخارج ويخضع الاستيراد تحت نظام السماح المؤقت لقانون الجمارك والاتفاقيات الثنائية والبروتوكولات ، كما يحظر الممارسات الضارة وغير العادلة في مجال التجارة الخارجية التي قد تؤدي أو تهدد بإلحاق الضرر بالاقتصاد الوطني أو الصناعات المحلية المماثلة القائمة أو التي قد تحد من قيامها كالإغراق ودعم الصادرات الأجنبية وزيادة الواردات .

وفيما يخص التصدير وإعادة التصدير أوضح القانون أن يتم التصدير للسلع المنتجة محليا عبر المنافذ الجمركية دون أية قيود أو عوائق فيما عدا ما هو ضروري لحماية الأمن القومي والصحة العامة والبيئة وفيما يتعلق باستيراد الحيوانات الحية والشتلات النباتية والبذور والمخصبات الزراعية يشترط القانون خلوها من الأمراض وأن تخضع للحجر البيطري والزراعي والفحص الظاهري والمعملي للتأكد من سلامتها وخلوها من الأمراض مع مراعاة الأحكام الواردة في القوانين النافذة.

ويعتبر القانون عملية الاستيراد من المناطق الحرة اليمنية، بمثابة استيراد السلعة.

ويقضي القانون أن تخضع عملية إعادة التصدير لما تم استيراده من السلع، تحت نظام السماح المؤقت لقانون الجمارك والاتفاقيات الثنائية والبروتوكولات ويطبق ذلك على الإخراج المؤقت للسلع، ويشترط قانون التجارة الخارجية لمن يمارس نشاط التصدير أن يكون حاصلا على سجل تجاري فئة تصدير ساري المفعول وبطاقة عضوية الغرفة التجارية الصناعية سارية المفعول وتتولى الغرفة التجارية الصناعية إصدار شهادة المنشأ للمنتجات الوطنية.

من جهة ثانية استكمل مجلس النواب مناقشاته لمشروع قانون المناقصات والمزايدات والمخازن الحكومية وأرجأ التصويت عليه الى حين تقديم مشروع القانون بصيغته النهائية واستكمال مناقشة المواد المؤجلة المطلوب إعادة التداول فيها.

واستمع البرلمان في جلسته أمس الى تقرير اللجنة المشتركة المكونة من أعضاء لجنتي الخدمات والتنمية والنفط حول اتفاقية القرض رقم ( 25 / 445) لتمويل مشروع طريق (حيدان – الجمعة – المنزالة) بمحافظة صعده المبرمة بين الحكومة والصندوق السعودي للتنمية بمبلغ 90 مليون ريال سعودي ما يعادل 24 مليون دولار امريكي، كما استمع إلى تقرير آخر مقدم من اللجنة المشتركة حول اتفاقية القرض رقم ( 26 / 446) لتمويل مشروع طريق ( مجز – غمر– رازح)محافظة صعده المبرمة بين الحكومة والصندوق السعودي للتنمية بمبلغ 26 مليون و 250 ألف ريال سعودي ما يعادل 7 ملايين دولار امريكي،حيث قررالمجلس تأجيل مناقشة هذين التقريرين إلى جلسة أخرى وفقا للإجراءات المحددة في لائحته الداخلية.

وكان المجلس قد استهل جلسته باستعراض محضره السابق ووافق عليه، بحضور الإخوة: عبدالحميد المتوكل وكيل وزارة الأشغال العامة والطرق، عبدالحكيم الكميم الوكيل المساعد لوزارة الشؤون القانونية، أمين المقطري الوكيل المساعد لوزارة الإدارة المحلية، ونجيب بكير، الوكيل المساعد لوزارة التخطيط والتعاون الدولي وعدد من المسؤولين المختصين في الجهات ذات العلاقة، وسيواصل البرلمان أعماله صباح اليوم الثلاثاء بمشيئة المولى تعالى .

## ▫ القانون يهدف إلى تحقيق الإشراف على التجارة الخارجية وتطويرها لخدمة التنمية

## ▫ تشجيع حرية التجارة وتنظيم الاستيراد والتصدير للسلع والمنتجات

## ▫ تطوير التبادل التجاري مع البلدان العربية والإسلامية وبقية دول العالم

---

### استعرض استراتيجية تنفيذ البرنامج الوطني لأمراض السرطان

# عقد لقاء مشترك بين اليمن وبعثة الوكالة الدولية للطاقة الذرية برئاسة وزير الصحة العامة والسكان

صنعاء / سبأ :

عقد أمس بصنعاء اللقاء المشترك بين اليمن وبعثة الوكالة الدولية للطاقة الذرية برئاسة وزير الصحة العامة والسكان الدكتور عبدالكريم يحيي راصع وبحضور كل من وزير الكهرباء والطاقة مصطفى بهران ووزير الزراعة والري منصور الحوشبي.

وفي اللقاء تحدث وزير الصحة العامة والسكان عن أهمية هذا الإجتماع وقال "يعد الإجتماع رافدا جديدا في رفع قدرات مقدمي الخدمات العلاجية لأمراض السرطان في بلادنا من جهة وبناء الشراكة الدولية في محاربة الداء السرطاني من جهة أخرى".

وأشار راصع إلى الإهتمام الكبير الذي توليه القيادة السياسية ممثلة بفخامة الأخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية بالمواضيع الصحية لاسيما الأمراض السرطانية التي سبق وأن وجه الحكومة ببناء ستة مراكز لأمراض السرطانات في بعض المحافظات.

وقال : " إن الخطورة التي تواجهها بلدان العالم اليوم هو ارتفاع عدد حالات الأمراض الوبائية بالإضافة إلى الأمراض غير السارية وعلى رأسها أمراض السرطان الذي يشغل الإهتمام الوطني والدولي" .. معتبرا العلاج بالإشعاع (العلاج الكيماوي) هو الدعامة الهامة في علاج هذا المرض الخطير.

فيما أكد وزير الكهرباء والطاقة مصطفى بهران على ضرورة وضع إستراتيجية وطنية لمكافحة هذا المرض وتكوين لجنة برئاسة وزير الصحة العامة والسكان بإشراف وتنفيذ الوكالة الوطنية للطاقة الذرية.

من جانبه حث وزير الزراعة والري على أهمية التوعية بمخاطر المرض مستعرضا السلبيات التي يسببها الإستخدام العشوائي للمبيدات الزراعية على صحة الإنسان.

ويقوم فريق من الوكالة الذرية على مدى يومين بتقديم محاضرات علمية نظرية وتطبيقية لعدد من الأطباء والاختصاصيين بالمستشفى الجمهوري بهدف تعزيز الدور التشخيصي للأورام السرطانية وكيفية علاجها.

حضر اللقاء وكيل أمانة العاصمة محمد رزق الصرمي ووكيل وزارة التخطيط والتعاون الدولي هشام شرف وممثل منظمة الصحة العالمية غلام روباني وعدد من الإختصاصيين في الطاقة والأمراض السرطانية.

على الصعيد نفسه التقى وزير الكهرباء والطاقة أمس بعثة الوكالة الدولية التي تزور اليمن لمدة أربعة أيام على خلفية الإرتفاع في عدد الحالات السرطانية عالمياً.

وفي اللقاء تم إستعراض إستراتيجية تنفيذ البرنامج الوطني لأمراض السرطان في محافظة عدن الذي تدعمه الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بالإضافة إلى بحث أوجه التعاون في توحيد الجهود المحلية والدولية للحد من مرض السرطان والوقاية منه.

حضر اللقاء مدير عام البرنامج الوطني للأورام والأمراض السرطانية وعدد من المختصين.

---

# المكتب التنفيذي في لحج يؤكد الاهتمام بمتابعة تنفيذ المشاريع وزيادة حصيلة الإيرادات

لحج / عادل قائد:

اكد الاخ عبدالوهاب يحيى الدرة محافظ لحج الاهتمام بتنفيذ المشاريع الخدمية التطويرية ومتابعتها مع دواوين الوزارات والاجهزة المركزية.

وحث اعضاء المكتب التنفيذي على ضرورة زيادة معدلات تحصيل الايرادات لما لذلك من اهمية في احداث نقلة تنموية واقامة مشاريع في المديريات التي تحقق معدلات ايراد عالية داعيا اعضاء المكتب بضرورة ايجاد اوعية ايرادية جديدة والاهتمام بالمشاريع المتعثرة.

وكان الاخ الدرة قد رأس أمس الاثنين اجتماع المكتب التنفيذي حيث استعرض نتائج متابعته بالعاصمة صنعاء للعديد من المشاريع الخدمية والتنموية وقيد التنفيذ وما ورد في البرنامج الاستثماري في الجوانب المختلفة واشار المحافظ الى انه تم اعتماد (205) ملايين لدعم مركزي للمشاريع المتعثرة.

وقد ناقش المكتب التنفيذي التقرير المالي للفترة يناير / مايو 2007م للوحدات الادارية ومكاتب فروع الوزارات والمؤسسات والهيئات والمصالح الحكومية بالمحافظة حيث شدد الاخ المحافظ على تجاوب المديريات والاجهزة التنفيذية عند اعداد مشروع الموازنة التقديرية والبرنامج الاستثماري بالمحافظة لعام 2008م والالتزام بالمواعيد والبرنامج الزمني للنقاشات والاهتمام بتنفيذ المشاريع ومتابعتها.

هذا وبعد نقاشات خرج المكتب التنفيذي بعدد من التدابير المساعدة في تحسين مستوى الاداء في الوحدات الادارية.